من روح الاستمرار في العمل والكفاح على وتيرة واحدة. وما زالت هيئتنا الوحيدة الحاضرة [يقصد اللجنة التنفيذية العربية]، تتهم بعدم التجانس، بأنها فريسة للنزاعات المختلفة والعوامل المتضاربة... تغط في نومها حتى توقظها دعوة من المندوب السامي فيشعر الناس أن لنا هيئة تدعى للمقابلات»[٥٦]. ولذلك رأى المؤسسون «أنه لا سبيل لتصحيح مركز القضية الوطنية في فلسطين، وإعادتها سيرتها الأولى... ما لم يتقدم فريق متجانس من الرجال، ساعيا للقيام بواجب حمل ما يستطيع حمله... [بواسطة تأليف حزب] ليس بسبيل أكثرية أو أقلية [أي أنه ليس مجلسيا ولا معارضا]... إنما يمثل أشخاصه وأشخاص الذين يشاطرونه مبادئه»[٥٧].

وفي الوقت نفسه، كان قد نشأ أيضا «حزب» جديد، عرف بأسم «مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني»، وتزعمه يعقوب الغصين بعد قصيرة من تأسيسه. وفي أوائل كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٢، أقر الحزب ميثاقه، معلنا «أن البلاد العربية وحدة تامة الأجزاء وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة فإن الأمة العربية لا تقره ولا تعترف به»؛ ولذلك ينبغي «توجيه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة»[٥٩]. كما أن «أراضي فلسطين برمتها أراض عربية مقدسة وكل من سعى أو سمح أو ساعد ببيع كل أو جزء من هذه الأراضي يعد مقترفا خيانة عظمى»[٦٠].

وجاء إنشاء هذين الحزبين بمثابة فاتحة لاقامة أحزاب عربية أخرى في فلسطين، في السنوات التالية. ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٤، انتظمت «المعارضة» في «حزب الدفاع الوطني» برئاسة راغب النشاشيبي. وفي آذار (مارس) ١٩٣٥، أنشاء المجلسيون «الحزب العربي الفلسطيني»، برئاسة جمال الحسيني، وأوضح الحزب أن غاياته هي: «(أ) استقلال فلسطين ورفع الانتداب؛ (ب) المحافظة على عروبة فلسطين ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود؛ (ج) ارتباط فلسطين بالأقطار العربية في وحدة قومية سياسية مستقلة استقلال تاما؛ (د) تحسين حالة الأمة العربية في فلسطين اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا»[٦١]. وقد أقيم أيضا، في حزيران (يونيو) ١٩٣٥، «حزب الاصلاح»، برئاسة الدكتور حسين الخالدي؛ ثم حزب «الكتلة الوطنية»، برئاسة عبد اللطيف صالح، في تشرين الأول (أكتوبر) من السنة نفسها.

أما على الصعيد الدستوري، فقد أعلن المندوب السامي، في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢، في خطاب أمام لجنة الانتدابات الدائمة لعصبة الأمم، أن المجلس التشريعي الذي جاء ذكره في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠، سيقام في فلسطين بعد إقرار قانون البلديات الجديد[٦٢]. وكان المجلس الملي اليهودي قد صادق مجددا، في بداية تلك السنة، على قرار سابق له برفض المجلس التشريعي، معلنا «أننا لن نشارك ولن نعترف بأية مؤسسة برلمانية، يمكن أن توقف بناء بلدنا»[٦٣].

غير أن الهدوء النسبي، الذي ساد خلال سنتي ١٩٣١ و١٩٣٢ راح يتبدد خلال النصف الأول من السنة التالية، ١٩٣٣؛ خصوصا بعد أن أخذ عدد المهاجرين إلى فلسطين يزداد بشكل ملحوظ، إثر تدهور أوضاع اليهود في ألمانيا مع صعود النازية؛ بينما اتسع، من ناحية ثانية، نشاط المؤسسات اليهودية في شراء الأراضي وإقامة المستوطنات. وأثار هذا التوسع الصهيوني الناشط مخاوف العرب، فدعت اللجنة التنفيذية إلى اجتماع لوجهاء العرب، عقد في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٣٣، «لدرس هذه الحالة المريعة والتدبر في أمرها»[٦٤]؛ وذلك بعد أن «راع البلاد ما يقوم به اليهود من إقبال عام على الاستيلاء على أراضي هذه البلاد المقدسة وتسريبهم إليها بالمئات والألوف بطرق قانونية وغير قانونية، واقترافهم فيها المظالم المنظمة لسلب العرب حقوقهم الطبيعية وأعمالهم وأقواتهم، ووقوف حكومة الانتداب أمام ذلك وقفة الطائع لما يفرضون، والمنفذ لما يطلبون»[٦٥]. ثم قام وفد من المجتمعين بمقابلة المندوب السامي لتقديم احتجاجهم، ولكن «هالهم